

قيم العولمة في ميزان النقد الأخلاقي المقارن

كهد/ عزوز الشوالي

جامعة الزيتونة - تونس

مقدمة:

كيف تشتغل علاقة التداعي المفهومي بين استراتيجيات العولمة مع نظام القيم (الدينية والإنسانية) في مضمار القراءة لمنظومة العولمة بين قوانين اشتغالها وإمكانية نقدها بمعيار النقد الأخلاقي المقارن؟⁽¹⁾

وإن كان ثمة علاقة ما، فهل يمكن تقويمها بميزان النقد الأخلاقي المقارن؟

أولاً: العولمة ليست مبحثاً دينياً يكال بمكايل الفضيلة ويقاس بمقاييس الرذيلة، بل هي منظومة إستراتيجية عملية ربّما لاتأبه كثيراً بالتعريفات النظرية في كتابات العديد من المنظرين لها خارج ميدان عملها الحقيقي.

ثانياً: من الواضح أن مفهوم العولمة مازال إلى اليوم لم يظفر بوضع يؤهله إلى الاستقلالية والحياد الفكري، فالتقاد والمفكرون الذين اهتموا بدراسة العولمة انقسموا بإزائها إلى ثلاث مواقف على الأقل: فريق داعم لها، مناصر لاتجاهاتها، مبشر بمستقبلها. ويمثلهم أكبر رؤوس التكنوقراطية في الاقتصاد المعولم من الإداريين والمنظرين أمثال: ألفرد



إيكيس Alfred Eckes الرئيس السابق للمفوضية الأميركية للتجارة الدولية وأنتوني قيدنس الأكاديمي صاحب النفوذ الكبير في مجلس الوزراء البريطاني، والمفكر الاقتصادي جاكديش باغواتي، وأن كروغر الشخصية الثانية في صندوق النقد الدولي، والكاتب الصحفي توماس فريدمان وغيرهم.

وفريق آخر مناهض لمنظومتها، داع إلى مقاومتها، ومحدّر من عواقبها. من أمثال هانس بيترمارتين وهارالد شومان في كتابيهما : فسخ العولمة. وجون رالستون: " John Ralston Saul في كتابه : انهيار العولمة وإعادة اختراع العالم وغير هؤلاء كثير. وقد انعكس هذا الاختلاف في تعريفها وتقريب مفهومها حتى بدت غير متجانسة إلى حدّ التناقض⁽²⁾.

وبين هذين الموقفين يتنزل موقف ثالث يدّعي المحايدة في تعريف العولمة وتقييم نتائجها ومن أبرز ممثلي هذا الموقف وزير الخارجية الفرنسي السابق هوبير فيدرين (Hubert vedrine) وهو محلل استراتيجي لمنظومة العولمة وكاتب كتاب فرنسا ومسار العولمة الذي يقول فيه : العولمة ليست فكراً ولكنها وقائع تقنية فرضت نفسها على الساحة الكونية.

وبما أنّ العولمة ليست نظرية مجردة بل هي منظومة تشتغل بتقنيات تسير في الواقع المعيش فهي ترتبط ارتباطاً جذرياً بالمفاهيم التي تنبع من المواثيق الدستورية للمنظمات التي تمثل تقنياتها العملية على الساحة الكونية⁽³⁾ ومن أهمها:

1. منظمة الأمم المتحدة UN

2. صندوق النقد الدولي IMF

3. البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRO.

4. اتفاقية "الغات" GATT" وتحولت بعد ذلك إلى منظمة التجارة العالمية (OMC)

5. منظمة الوحدة الأوربية بجميع عناوينها .

6. اتفاقية التبادل الحرّ الأمريكي - الشمالي (آلينا، ALENA).

7. نادي باريس الدولي: وهو مؤسسة مالية ذات سلطة كبيرة ومعقدة، ولها دور بارز في جدولة القروض الرسمية للبلدان النامية والفقيرة وغيرها

وبالنظر إلى كل الاعتبارات المذكورة آنفا تتجلى العولمة فعلا استراتيجيًا يركز على إكساب نشاط ما طابع العالمية، أو جعل نطاقه أو تطبيقه كونيًا⁽⁴⁾ وهي بهذا الاعتبار منظومة متعددة الاختصاصات تشتغل بأقصى طاقتها اعتمادا على الفعل الراهن، والعمل الهادف، والانتشار الواسع والقوي والسريع والمدرّوس لتعميم النموذج الذي يعتقد أنّه الأفضل في الاقتصاد والتكنولوجيا والسياسة والإعلام وكذلك في المجالات العامة الاجتماعية والثقافية والتربوية وغيرها. وهي تشتغل في خطط إستراتيجية متخصصة تخترق شرايين السياسة والاقتصاد والثقافة والعلم والدين والهوية، والدولة، وتنظم في مفاصل الفعل الحراكي للقوى الدافعة لها باتجاه استقطاب العالم في كونيّة موحّدة تشعّ مركزيا من الغرب⁽⁵⁾.

منظومة العولمة لا تشتغل في حياد تام وهي ليست في فضاء مستقلّ بل هي تتقاطع مع منظومات واستراتيجيات وإيديولوجيات أخرى كثيرة ،



كالقومية والوطنية والأممية وغيرها، فتحتوي بعضها، وتنفي البعض الآخر أو تتجاوزه، ومن أبرز ما يضارعها في هذا المقام منظومة الدين، ومن أشد مستويات تلك المضارعة، مستوى التجاذب والتقاطب بينها وبين نظرية العالمية في الدين الإسلامي. وهذه المضارعة لا تقتصر على آلية التداعي المفهومي فحسب، بل تكشف عن اشتغال المنظومتين في مجالات مشتركة، وتبين كيف تعملان على إعادة صياغة وعي الإنسان بمفهوم القيمة في مختلف أنشطته المادية والأدبية في هذا الكون.

التجاذب والتقاطب بين عالمية الإسلام ومنظومة العولمة الغربية الحديثة:

من أهم سمات التجاذب والتقاطب بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية سمة التداخل التركيبي والدلالي بينهما في المنوال الاصطلاحي، وذلك واقع في مستويين اثنين على الأقل:

- **المستوى الأول:** يقع في مادة الاشتقاق المعجمي، فالعالمية والعولمة لهما نفس الجذر اللغوي المعجمي: ففي اللغة العربية هو ع/ل/م/.

وفي اللغة الفرنسية: m/o/n/d و منها: Mondialisation / Mondial

وفي اللغة الإنجليزية: g/l/o/b و منها: Globalization / Global

- **المستوى الثاني:** هو التداخل الدلالي اللغوي و يتجلى في المراد من عبارة العالمية والعولمة: وهو الكون والكونية حسب المعنى المعجمي الأصلي للعبارتين من الوجهة اللسانية.



أما من جهة المدلول الفكري والإيديولوجي، فبينهما تقاطب (والتقاطب هما معناه الاختلاف إلى حدّ التناقض) إذ العالمية لا تفيد تعميم النموذج كما هو الحال بالنسبة للعولمة، بل هي منظومة تتجلى بوضوح وعمق في الطروحات الفكرية والروحية التي يبحث فيها الفكر عمّا بين البشرية جمعاء من مشاعر متبادلة، وما في وجدانها من توق وإرادة موحدة، وقيم مشتركة ومثل عليا شاملة توحد الإنسانية رغم اختلاف الأجناس وتباين الأزمان والأوطان، والمعايير. وينعقد هذا المعنى للعالمية حول الدليل القرآني في الآية 13 من سورة الحجرات في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ يقوم مفهوم العالمية في هذا الخطاب القرآني الكريم على مبدأ رئيسي يتجلى في وجه ما من وجوه الدلالة النصية للخطاب⁽⁶⁾، وهو مبدأ الموائمة بالمنوال الدستوري، ويتجلى ذلك في المستويات التالية:

أولاً: مستوى المعجم : تتمحور القرائن المعجمية حول ما يعرف في حقل الدراسات اللسانية بالعبارات المفتاحية المؤسسة للخطاب وهي في عبارتي "الناس" و "تعارفوا" فعبارة الناس هي العبارة المفتاحية التي أسست ركن الاستقطاب في هذا الخطاب، استقطاب الكل "الناس" أي البشرية جميعاً في عالمية أو كونية نواتها الإنسان بصيغة الجمع.



ثانياً: منهج الخطاب: ويتشكل من خلال آلية التداول

بأركانها الثلاثة: الباث: وهو الله تعالى. ومهمة إلهية عليا تكوينية وجعلية. "خلقناكم" / "جعلناكم".

ثم المتقبل: وهو الإنسان بصيغة الجمع "الناس" ومهمة إنسانية غائية: "لِتَعَارَفُوا" وهي غاية مكلفة بالتوافق بين حاجة الإنسان الجوهرية لهذا التعارف والإرادة الإلهية المقررة والموافقة لهذه الغاية.

ثم رسالة الخطاب وتتجلى في تقدير المراد الدلالي من العبارة المفتاحية "لِتَعَارَفُوا" وهذا التعارف يتمحور مركزياً حول مبدأ "تبادل المنافع والخبرات وتقاسم الكلفة الناجمة عن ذلك".

- المستوى المعرفي الثاني الحاف بالخطاب: هو المعنى

القصدي من عبارتي "أكرمكم" أتقاكم" بصيغة الميزان الصرفي أفعل وتقعان في حقل الفضيلة من الوجهة التراتبية ، ثم في موقع التحفيز بمعيار القيمة التي يتمحور حولها خطاب العالمية بأسره من الناحيتين النفعية والقيمية.

فالعالمية الإسلامية إذن: هي بحث واقعي عن المشترك الإنساني، الذي يحقق تبادل المنافع والخبرات وتقاسم الكلفة الناجمة عن ذلك.

في خضمّ منهج استراتيجي يقرّ التعدد والتنوع والاختلاف، ويعتبر تباين الثقافات والحضارات هو جوهر ثقافة الاختلاف التي هي عماد التدافع المؤسس لتطور الكون والإنسان وضمان التنوع اللازم للديمومة والصلاح على النحو الذي قرره المولى عزّ وجلّ في الآية (251) من سورة



البقرة: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ

الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ الخصائص النبوية
للعولمة والعالمية في ميزان المقارنة المعيارية :

أولاً: العولمة منظومة اقتصادية أساساً ترسم أصولها في مجال المال والأعمال، وتستمد قوتها من المهارات العلمية والإبداع التكنولوجي، وتوسع مجالها الحيوي بالخطط الاستراتيجية والقدرات الإعلامية، وتحمي مصالحها بمواثيق مؤسساتها وتكتسب شرعيتها من التشريعات السياسية والقوانين الإدارية للتكتلات الدولية. وتضمن انتشارها عبر الوسائط الفكرية والثقافية وتسعى بأقوى جهدها لنظم مفردات القيم في عالمها الافتراضي الموجه لاعادة صياغة وعي الإنسان بأدواتها الجديدة.

أمّا العالمية الإسلامية فهي مشروع إصلاحى كونى، بمنظور دينى، ومنظومة قيمية، تستمد مشروعيتها من الميثاق الإلهي (القرآن الكريم) وتكرس فاعليتها في كافة مجالات الأنشطة الإنسانية الكونية المشتركة

ثانياً: يشغل الفعل الاقتصادي المعولم بوصفه منظومة إستراتيجية خارج نطاق تحكم الدولة القومية من الناحية الإستراتيجية، وتستند قيادة الاقتصاد في فلكه إلى الشركات المتعددة الجنسية - فوق قومية - وهي تتجاوز عادة القوانين والمصالح والضوابط المحلية والإقليمية والقومية: (فالهوية والوطنية والعقيدة والقومية ليست من أدوات العولمة بالضرورة).

أمّا الفعل الإجرائي لمنظومة العالمية الإسلامية فهو عقد معنوي (أخلاقي) أساساً يقتنع به الفرد أولاً ويترجمه في سلوكه ثانياً ثم تنظمه



التنظيمات السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية والإعلامية والإدارية في منظومة تنضد الإنسان بصيغة الجمع في سياق المشترك بسائق القيمة والمنفعة مع احترام خصوصيات الأمم والشعوب والقبائل وعدم تجاوزها نظرياً وعملياً، وهي لا تستثني اقتسام الكلفة بين أطراف المجموعة الإنسانية على أساس الرضا والطوعية.

ثالثاً : الاقتصاد المعولم لا يخضع لأدوات الإدارة القديمة التي تسيّر النخب السياسية والأكاديمية بل هي تدار من قبل النخبة التكنوقراطية⁽⁷⁾. وهي تستند إلى أدوات إدارية تنتهجها الفئة التكنوقراطية المسيّرة للاقتصاد المعولم.

والنخبة السياسية والثقافية وجدت نفسها خلف النخبة التكنوقراطية فلم يعد بوسعها التحكم في الاقتصاد المعولم، وإزاء فقدانها لدورها في الإدارة والتسيير حاولت الالتحاق بالركب فوجد نفسها في محل تسخير في خدمة أهداف ومخططات النخب التكنوقراطية الدولية⁽⁸⁾.

أمّا العالمية الإسلامية فقد تجاوزت الفئوية وانتظمت في دائرة إنسانية شاملة أمّا في مستويات التخصص المعقدة فهي لا تسند إلى الفئة التكنوقراطية ولكن تسند إلى تراتبية دستورية تنبع من القرآن الكريم ثم الميثاق النبوي المتمثل في السنة والسيرة وتنتشر كونياً عبر الفكر النخبوي والنخبة في مجالها الافتراضي غير مرتبة طبقياً إذ يمكن أن يكون زعماء النخبة من أقصى الطبقات المتواضعة في المجتمع.

- نظم مفردات القيم في منظومة العولمة:

لما كان جوهر العولمة والدافع الحقيقي والعميق لها، هو توسع الرأسمالية، وذلك عبر تحرير التجارة، ودمج الأسواق وفتح أسواق جديدة، والتشجيع على الاستهلاك دون قيود تذكر وبقدر ما يكون الفرد الكوني فاعلا في مجال الإنتاج والاستهلاك فإنه يحقق لمؤسسات العولمة أقصى الأرباح، فإن إستراتيجية العولمة لا بد وأن تدعم هذه المصالح وتحميها فعليًا عبر تشجيع فرص التحول نحو الديمقراطية والحرية وضمان استقلالية الفرد والرفاهية المادي .

ومن الواضح أن العولمة بهذا المنظور تمس الإنسان في جوهره، حيث تعمل إلى تغيير سلوكه عبر إحداث تغيير على بنى الوعي وآليات التفكير عنده، وتلعب وسائل الاتصال الجماهيري دوراً كبيراً في هذا الشأن "لأن الحدود والآفاق المفتوحة أمام هذه الثورة العلمية والتكنولوجية تجعل الكثير من العلماء والمفكرين يحسبون لتغيرات جذرية في نمط الحياة والعلاقات السائدة، وقد بدأت انعكاساتها بالفعل في جميع مناحي النشاط الإنساني والاجتماعي والسياسي والثقافي". فمؤسسات العولمة تبشر بالنموذج الرأسمالي كمثال يحتذى وتدعو إلى الأخذ به في جوانبه السياسية والاجتماعية والثقافية وفي هذا السياق يأتي طرح قضية الديمقراطية والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية، وتحت كل دول العالم على تبنى الديمقراطية البورجوازية باعتبارها أساس هذا النموذج. وتقدم مساعدات لدعم النشاط في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم نشاط المنظمات



غير الحكومية تأكيداً لوعى قوى العولمة بمصلحتها في ذلك، وهي تدعو إلى الحدثة انطلاقاً من مبادئ الحرية والمساواة والرفاه المادي لتحقيق الأمن وحماية المصالح على امتداد العالم. وقد عبر كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي في عهد كلينتون عن ذلك صراحة بقوله أنه من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان كسياسة تعكس المصالح الأمريكية.

- إشكالية التوازن بين تطور العولمة ومصالح مواطنيها:

إنّ الفائض الهائل من السلع ورؤوس الأموال أضحى يبحث عن مجال حيوي بشروط جديدة غير الشروط التي كانت مطلوبة في التجارة الكلاسيكية التي ركزت معظم جهودها في تحرير الأعمال وتحرير حركة العبور لاكتساح المجالات الحيويّة دون ممانعة "دعه يعمل دعه يمر" (9) وهذا يدلّ على تركيز شروط جديدة في المجال الحيوي لنظام الاقتصاد المعولم، ومن بين هذه الشروط ما يلي :

- أسواق جديدة لا تحيط بها أسوار حماية الدولة فترهقها بالضرائب العالية
- فرص جديدة للاستثمار تركز على عمالة زهيدة لا تتدخل الدولة لحمايتها بفرض حد أدنى لأجورها، ولا بوضع شروط قاسية تحول دون فصل العمال من وظائفهم.
- فرص جديدة للاستثمار جاهزة لتجنّب أعباء المجازفة وذلك بالحصول على مشروعات عامّة تامة الصنع ورابحة وجاهزة للبيع بالخصخصة. وهذا هو ما يسميه بعض المراقبين "تراكم رأس المال عن طريق الاستحواذ ووضع



اليد"، أو ما يمكن أن نسميه "نزع الملكية للمصلحة الخاصة" وهو عكس ما كان متعارفا عليه من قبل "نزع الملكية للمصلحة العامة". وإذا حاول مواطنو العولمة إعادة صياغة علاقتهم بخصوصياتهم ومصالحهم حول الهوية والدولة القومية والانتماء العقدي والحضاري ضمن إطار شعوبهم وأوطانهم فإن ذلك يعرض العولمة إلى المنافسة أو القيود التي تتعارض مع استراتيجياتها الأساسية، في هذه الحالة تغلب المصلحة على القيمة، وعندئذ تتحول العولمة إلى قوة جارفة نحو الأهداف المطلوبة حتى وإن أدى ذلك إلى تدمير خصوصيات مواطنيها بما في ذلك تدمير الحرية والديمقراطية وغيرها من القيم⁽¹⁰⁾.

- قيمة العدل والمساواة والرفاه بين العولمة والإسلام:

طلب الأمير الحسن بن طلال بإعادة وضع تعريف «الفقر على ضوء الرفاه الإنساني وليس وفقا للدخل النقدي»⁽¹¹⁾.

الفقر في ظل العولمة لم يعد يقتصر على البطالة وانعدام موارد الرزق وانخفاض مستوى المعيشة أقل من الحد الأدنى لضرورات المعيشة بل أصبح الفقر أشد في ظل حصول الفرد على فرصة عمل وتمتعه بدخل نقدي، وذلك لأن التضخم المالي، وغلاء الأسعار، وعجز المقدرة الشرائية للمواطن قد أدى إلى مستوى من المعيشة رديء للغاية فتحوّلت بموجبه حياة الفرد الاقتصادية إلى مستوى سلبي (تحت الصفر) نتيجة استفحال المديونية الفردية وتحوّل الفقير إلى عبد مملوك من جهة جهده الإنتاجي نتيجة الاستحقاقات المديونية التي أعادت تصنيفه في نظام المعيشة العالمي.



فقد أشار تقرير البنك الدولي لعام 2000 أن ثروات أغنى 200 رجل في العالم تفوق دخل 41 % من سكان المعمورة⁽¹²⁾.

أما في مجال المالية الإسلامية فإنّ ماليزيا قد ابتكرت معيارا نموذجيا هو «النمو مع الإنصاف». وهو برنامج يشتغل ضمن النظام الشرعي الإسلامي كما عبر عنه رئيس وزراء ماليزيا السابق. ويمكن لهذا البرنامج أن يدرس ويحلل من جوانب كثيرة انطلاقا من النظام الشرعي الإسلامي على الوجه الذي يقرره الواقع والحال والإمكانات المتاحة.

ومن أهمّ مستلزمات هذه النظرية في الفكر الإسلامي كونها أخرجت الطروحات الدينية الإسلامية من مجال الإقناع إلى مجال البرهنة الإجرائية. ففي تقديري أنّ الخطاب الإقناعي قد انتهى دوره في عصرنا الحاضر لأنّ سمته الرئيسية هي خلق نوع ما من التشيع لدى المتلقي، وهو تشيع يفضي في بعض الأحيان إلى تلقي الخطاب وقبوله والرضا به دون أن يخلق في نفس المتلقي القدر الكافي الاستعداد للتحويل نحو الفعل الإجرائي والتطبيق الواعي الواقعي والقوى والعميق والسريع لتجني البشرية ثمار العالمية الإسلامية في واقعها المعيش. اليوم بدأ الإسلام عصره الجديد في طروحاته وبرامجه، عصر الفعل البرهاني والتفسير الرقمي المحوسب للفعل والنتيجة معا في حياة البشر.

والذي أراه في مجال «النمو مع الإنصاف» على الوجه الذي يشمل الحد الأقصى من منفعة الخلق بشروط النظام المالي الشرعي الإسلامي ما يلي:



لما كان التفاوت في الرزق أمرا واقعا بين الناس، فقد فرض المولى عز وجل حقا للفقراء في أموال الأغنياء وقرر ذلك في الآيتين (25/24) من سورة المعارج فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ (٢٤) لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ (٢٥)﴾. وفي الآية (103) من سورة التوبة: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ وفي الآية 60 من سورة التوبة: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ وهكذا جعل الله تعالى التفاضل الطبيعي في الثروة بين الأفراد مرتبطا بمبدأ الاستحقاق الشرعي (الزكاة) اعتمادا على مبدأ تحقيق التوازن بين الناس في الأرزاق، وهذا هو جوهر مبدأ العدل والإنصاف بين شرائح المجتمع في المنظور الاستراتيجي الإسلامي⁽¹³⁾ وتشتغل هذه المنظومة ضمن شروط النظام المالي الشرعي الإسلامي بآلية الفعل الرقمي المحسوب على الوجه التالي:

سنتناول صنفا واحدا فحسب من أصناف الزكاة في المالية الإسلامية وهو زكاة العين⁽¹⁴⁾.

من المعلوم أنّ المقدار الأساسي الواجب دفعه في هذا الصنف من المال الذي استوفى شروط الزكاة هو (2.5%) من كامل الثروة. ولنفترض أن نسبة أفراد المجتمع الذين يشملهم هذا الصنف من الزكاة يقدر ب(50%) من أفراد المجتمع أي أن نصف المجتمع الثاني من الفقراء لا يمتلكون الحد الأدنى اللازم لآداء الزكاة. وعند احتساب نسبة (2.5%) على الثروة سنويا فإنه بتوالي السنين يصبح مقدار الآداء المتحصل عليه من تلك



الثروة إذا ما وقع إيداعه في بنك من بنوك الزكاة يساوي (25%) خلال عشر سنوات الأولى مع العلم أن مقدار الأداء المشار إليه ينمو ويتقلص بنمو الثروة وتقلصها ربها وخسارة في مجال المال والأعمال في السير الطبيعي للفعل الاقتصادي الجاري به العمل في المجتمع.

هذا يعني أن مقدار الأداء المتحصل عليه من تلك الثروة في خلال أربعين سنة سيبلغ نسبة 100% يعني 2.5% سنويًا يساوي (100%) خلال أربعين سنة . لماذا أربعين سنة بالذات ؟

تستجيب حوسبة الزكاة من ناحية عدد السنين والحساب لنظرية السن الإنتاجية العصرية للفرد الطبيعي في الحياة، فالشخص في معظم بلدان العالم يدخل مرحلة الإنتاج الفردي الاقتصادي الفعلي في حوالي سن العشرين ويحال على التقاعد في القوانين الإدارية المعمول بها في معظم تلك البلدان في سن الستين . وهذا يعني أن إجمالي السن الإنتاجية للفرد عموماً حوالي أربعين سنة .

وبالقياس مع برنامج الأداء المالي في نظام زكاة العين المحسوب في المالية الإسلامية في سياق الفعل الاقتصادي المعاصر تتضح لنا النتائج التالية :

- 1- خلال أربعين سنة من السن الإنتاجية الاقتصادية للفرد المسلم فإن كل فرد يكسب ثروة مضاعفة واحدة ملك خاص له، والثانية تمثل نسبة الأداء على الأولى بنظام الزكاة المذكور (100%) خلال أربعين سنة
- 2- بعد أربعين سنة من أداء هذا الصنف من الزكاة، فإن كل فرد مسلم موسر من الـ 50% من أفراد المجتمع القادرين عليها يكون قد دفع ثروة



مساوية لثروته (100%) لفرد معسر من 50% من أفراد المجتمع

غير القادرين عليها. (الذين هم تحت خط الفقر)

3- في ظل هذه الحوسبة يتحقق تداول الثروة في المجتمع تداولاً تاماً

بنسبة (100%) في الطرف الزمني المذكور

4- تكشف هذه الحوسبة على تحقق توزيع الثروة في المجتمع توزيعاً

تاماً وعادلاً بنسبة (100%) مع المحافظة على قانون التفاضل الطبيعي في

الرزق الذي يتضاءل تدريجياً حتى تغيب آثاره غياباً حقيقياً في مشروع النمو

مع الإنصاف في الطرف الزمني المذكور آنفاً.

5- تحول المجتمع المسلم الذي يزرع 50 % من أفرادها تحت خط

الفقر إلى مجتمع متوازن تمام التوازن بنسبة (100%) في المدة المذكورة.

6- الطرف الزمني المحدد في حوسبة مشروع النمو مع الإنصاف يتقلص

تقلصاً مهولاً بدخول الأصناف الأخرى من الزكاة على مختلف مكاسب

الثروة ومن بينها زكاة الركاك التي تشمل الثروة البترولية والمنجمية وغيرها

حتى يصبح زمناً قياسياً في تنمية المجتمع وتحقيق العدالة والتنمية

والمساواة في المجتمع المسلم. وأن هذا الزمن قد ينخفض إلى مدة مثالية لا

تفوق السبع سنوات . وهذا يعني أن مشروع النمو مع الإنصاف يمكن أن

يستجيب للمخططات الاقتصادية السباعية إذا وضعنا في الاعتبار ظروف

القحط والجفاف أو نزول الجوائح الطبيعية الطارئة وذلك طبقاً للإشارة

الإلهية اللطيفة الواردة في الآيات 46/47 / 48/49 من سورة يوسف عليه

السلام في قوله عز وجل : ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ

يَأْكُلُهُنَّ سَبْعُ عِجَافٍ وَسَبْعِ سُبُلُكٍ خُضِرٍ وَأُخْرَى بِسَنَةٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ



لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٤٦﴾ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَابَّا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ
إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا نَأْكُلُونَ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا
تُحْصِنُونَ ﴿٤٨﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِضُونَ ﴿٤٩﴾

الخاتمة:

العولمة ليست خيرا محضا ولا شرا محضا، بل تعتورها النسيئة شأنها شأن كل المنظومات الفكرية والإيديولوجية في مسارات التجربة البشرية، فهي منظومة براقعة تبلغ حد الإغراء لأنها تستقطب العالم من خلال مجموعة من القيم تستهدف خلق قابلية ما في عمق الإنسان للانخراط فيها عن طواعية ، حتى وإن كانت تلك الطوعية فيما يشبه الإكراه. وفي مقدمة قيم العولمة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والرفاه المادي. وهي تشتغل في هذا المجال بأقصى طاقتها من أجل أن تستأثر بموقع الامتياز الذي لا ينزع، وهو الموقع الذي حدده لها بعض المنظرين كالتبشير بنظرية نهاية العالم والإنسان الأخير بالمنظور الإيديولوجي "الفوكويامي".

في هذا المنوال ظنّ دعاة العولمة أنهم بنوا أعلى أسوارها، وحصّنوا أقوى دفاعاتها ولكنهم في الحقيقة أسلموها للنقد والتقويم في ميزان التعليل بالمنطق والحكم بالقيمة. هذا مدخل للنقد الداخلي للمنظومة كما يبدو لأول وهلة ولكنه في الحقيقة يرتبط ارتباطا جذريا بتداعيات القيمة في بعدها الديني الخاص والإنساني العام، وهذا هو جوهر النقد المعياري المقارن في هذه المقاربة

1 - المقصود بالنقد الأخلاقي، النقد المعياري، وهو منهج دراسة وتقييم يقسم المنظومات إلى أصغر الأجزاء، يمكن لكل جزء أن تكون له استقلالية ذاتية وتسمى هذه الأجزاء (نماذج، أوحدات أو معايير، وتسمى المقاييس المعيارية (Normative-referenced) أو المعيارية (Norms) يمكن استخدامها في نظم مختلفة للعديد من الوظائف. أنظر تمام حسان اللغة بين المعيارية والوصفية ص 39 وما بعدها . سمير سرحان " النقد الموضوعي " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1990م ، ص 14 ، 19

2 - أنظر:

- Ray Kiely and Phil Marfleet , Globalization and the London Third World, Routledge, 1998 p.10.

John Ralston Saul - انهيار العولمة وإعادة اختراع العالم :

The Collapse of Globalism And the Reinvention of the World

ترجمه محمد الخولي وطبع بالدار المصرية اللبنانية، مصر - مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دبي - الطبعة الأولى 2009م.

3- طه عبد الرحمن : الآفات الخلقية للعولمة، كيف يمكن درؤها ؟ مجلة المنعطف، ع 20 سنة 1423هـ - 2002م ص 40

- هانس بيتر مارتين، هارالد شومان: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت ، 1998م 7/ 9.

- عبد العزيز التويجري، " العولمة الثقافية " الصادر عن الإيسيسكو، بالفرنسية المقدمة وما بعدها.

- المهدي المنجرة، " عولمة العولمة " ، منشورات الزمن، الكتاب : 18، سبتمبر، 2000م ص 6



- أحمد صدقي الدجاني، تأملات في العولمة و الهوية : نحو تعاون حضاري في عصر العولمة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية "سلسلة الدورات"، 1997م.المقدمو وما بعدها.

- سيد يسين: في مفهوم العولمة، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، 1999 ، ص. 15.
3 - المقصود هنا بالدستورية constitutionnelle المواثيق التأسيسية لمؤسسات منظومة العولمة.

1- Globalization; to globalize: Make world-wide in scope or application. Webster's Nuth New Collegiate Dictionary, 1991, p 521

4 - يذهب الفرنسي هوبير فيدرين (Hubert vedrine) إلى أن العولمة ليست فكراً ولكنها وقائع تقنية فرضت نفسها على الساحة الكونية عن مقال "نحن والعولمة مأزق مفهوم ومحنة هوية": لمحمد فاضل رضوان كاتب صحفي وباحث سوسيولوجي، وأستاذ الفكر الإسلامي والفلسفة بالمغرب.

5 - هذه المقاربة ليست تفسيراً للآيات الشريفة بل هي تقريب دلالي لمستوى ما من المستويات الدلالية التي تحتوي عليها ، والآيات الشريفة بريئة مما في هذه المقاربة من خلل أو تقصير.

6 - رؤوس التكنوقراطية في الاقتصاد المعولم من الإداريين والمنظرين أمثال: ألفرد إيكيس الرئيس السابق للمفوضية الأميركية للتجارة الدولية، وأنتوني غيدنس الأكاديمي صاحب النفوذ الكبير في مجلس الوزراء البريطاني، والمفكر الاقتصادي جاغديش باغواتي، وآن كروغر الشخصية الثانية في صندوق النقد الدولي، والكاتب الصحفي توماس فريدمان.

7- فالح عبد الجبار: عالم اجتماع عراقي: مداخلة القيت بالانجليزية في جامعة لندن عام 1999 حول موضوع العولمة، ونشرت في صحيفة الحوار المتمدن، وهي صحيفة يسارية، علمانية مستقلة في العالم العربي العدد 129/ الجمعة 2005/08/19م وهي قراءة للمراجع التالية:

- see , Frances Fox Piven, Globalization Capitalism and the Rise of identity Politics. L. P. New York. March 1995
- William Graf, Globalization and the State in the Third World. library.utoronto.ca, 1995
- Paul Hirst, Globalization and the Future of the Nation State. 10 International Journal of Human Resource ..., 1995 - Taylor & Francis
- Paul Hirst and Grahame Thompson, Globalization in Question. edition published in 1999 by Polity Press
- 11 - (آدم سميث 1723 - 1790)
- 12 - أنظر مقالات برهان غليون حول رهانات العولمة المنشورة نشرت في جريدة الاتحاد الظبائية لسنة 1991م
- 13 - جون رالستون سول: John Ralston Saul : م ، س : 191/148
- 14 - طلال عتريسي، عولمة القيم والمفاهيم: مجلة المعرفة القطرية ع17/الأحد 1425/8/18 هـ - 2004/10/3 م ص13.
- 15 - انظر : - محمد الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس - 1997 م، 22/11 و 153/29.
- شمس الدين القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة السعودية، 1423 هـ / 2003 م، 343/1 و 38/17
- ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة : الثانية 1420 هـ - 1999 م، 226/8.
- 16 - زكاة العين وتجيب في الذهب والفضة وما قابلهما من النقود والعملية الصعبة وعروض التجارة، ونصابها هو عشرون ديناراً (85 جراماً) أو مائتا درهم (595 جراماً) أو ما يعادل ذلك من الأوراق النقدية المتعامل بها حالياً.

